

مقابلة*

ناصر القدوة، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"

الانتخابات لم تضع "حماس" في مكانة التنظيم القائد،
وكي يتحول هذا التنظيم من تنظيم رئيسي إلى تنظيم قائد
يحتاج إلى أكثر من 44% من الأصوات، وإلى أكثر
من انتخابات واحدة، وإلى تراكم نضالي،
ولا تزال "فتح" تمثل هذا الموقع

■ "فتح" كانت التنظيم الرئيسي في الساحة الفلسطينية لمدة أربعة عقود، وحامية المشروع الوطني الفلسطيني. بعد وفاة عرفات برزت عدة مراكز قوى، منها ما هو جديد، ومنها ما هو قديم. وقبل الانتخابات التشريعية الأخيرة حدثت حالة من الفوضى التنظيمية، رافقها تمردات على القيادة وحملات تشهير واتهامات عنيفة متبادلة بين القادة، وكان هذا الوضع من جملة الأسباب التي أدت إلى خسارتها الانتخابات. السؤال هو: ما هي أحوال حركة "فتح" الآن، وكيف ترى مستقبلها، أخذاً في الاعتبار أوضاعها التنظيمية والتغيرات العامة في الساحة الفلسطينية والمنطقة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التطرق إلى موضوع الانتخابات ومعانيها السياسية. فأنا أعتقد أن هناك قراءة مغلوطة فيها للانتخابات. لقد أدت الانتخابات إلى انتصار "حماس" وحصولها على 56% من مقاعد المجلس التشريعي، لكن هذا - كما هو معروف - لا يعكس النسب الحقيقية للكتل من حيث عدد الأصوات التي حصلت كل منها عليها. ففي أحسن الأحوال حصلت "حماس" على 44%، وهو ما يعني قانونياً أنها الطرف المنتصر ويحق لها أن تؤلف الحكومة (كما فعلت بالضبط). لكن، بمعنى آخر، سياسي، فإن هذه الانتخابات لم تضع "حماس" في مكانة التنظيم القائد في الساحة الفلسطينية. يمكن اعتبارها تنظيمياً رئيسياً مهماً جداً، لكن كي يتحول هذا التنظيم من تنظيم رئيسي إلى تنظيم قائد، يحتاج إلى أكثر من 44%، وإلى أكثر من انتخابات واحدة، وإلى تراكم نضالي. ويمكن لحركة "فتح" أن تدعي أنها لا تزال تحتل مثل هذين الموقع والمكانة حتى بعد الانتخابات.

■ هل خسارة "فتح" مردها تشتت أصوات ناخبها في الدوائر؟

نعم، هذا سبب من الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خسارة "فتح" في الانتخابات. لكن عودة إلى ما بدأت به في موضوع التراكم النضالي وتكرار التجربة الانتخابية، أود أن أشير إلى نموذج مشابه. فقد حصل الأخ مصطفى البرغوثي على نحو 20% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير 2005، أمّا في الانتخابات التشريعية الأخيرة فقد حصلت قائمته على 22.000 صوت، وما أقصده هنا هو أن المسألة تحتاج إلى أكثر من انتخابات لتفرز تحولاً ذا طبيعة تاريخية. ملاحظة أخرى فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت، وهي تعدد الأطر السياسية والقوائم التي شاركت فيها، والمعنى الاستراتيجي والمعنى التاريخي لهذا أننا بحاجة إلى تداول آخر للسلطة كي نتأكد من أن هناك ديمقراطية حقيقية في الأراضي الفلسطينية.

■ فيما يتعلق بهذه النقطة، هل يمكن القول، أو الافتراض أن "فتح" هي الحركة أو الفصيل القائد، أو أنها ستعود فتسترد مكانتها، من دون أن تمر بمرحلة بناء وإعادة تقويم ذاتية؟ فهذا عملياً مرهون بمستقبل الحراك الداخلي في "فتح".

بالنسبة إلى "فتح" الموضوع أكثر تعقيداً. فإمّا أن يكون هناك زعيم كاريزماتي، وإمّا أن تكون هناك بنية تنظيمية وسياسية متماسكة تحمل هذه الحركة. وهنا مكن المشكلة الكبرى التي تواجهها حركة "فتح" الآن. إذ لا يوجد لديها زعيم كاريزماتي، ولا بنية تنظيمية وسياسية متماسكة. ولا يستطيع أحد أن ينكر المفارقة المتمثلة في أن

هناك ازدياداً في الحاجة إلى حركة سياسية تمثل التيار الوطني العام، بينما يعاني التنظيم، المفترض به أنه يمثل هذا التيار، أزمة بنيوية حادة.

ماذا سيحدث بشكل محدد؟ بصراحة أنا لا أعرف، ولا أملك تصوراً واضحاً. لكن الإمكانيات مفتوحة، بما في ذلك إمكان أن تستطيع "فتح" تجاوز أزمتهما البنوية، وأن تعيد بناء نفسها، ولو جزئياً، وأن تستطيع بناء هيئات قيادية مختلفة مجددة وأكثر شباباً وقدرة على العمل، سواء كان ذلك بمؤتمر أو من دون مؤتمر. أنا أتحدث نظرياً، أما في حالة عدم تمكن "فتح" من فعل ذلك، فربما يؤدي الأمر إلى بروز أشكال أخرى، كتنظيمين بدلاً من تنظيم واحد.

■ هل ينطبق هذا، في رأيك، على "حماس" أيضاً؟ هل يتعين عليها أن تعيد صوغ نفسها؟

أظن أن المسألة إن لم تكن أكثر صعوبة في حالة "حماس" فهي بالتأكيد ليست أقل صعوبة، لأن هناك تناقضاً واضحاً وموضوعياً بين اتجاه الإخوان المسلمين التقليدي، وبين مجموعات المقاتلين ذوي الانتماء الوطني/الإسلامي، وهم ليسوا مسلمين فقط، بل هم فلسطينيون أيضاً ومقاتلون من أجل الوطن. وحتماً سيكون هناك تناقض بين هذين الاتجاهين، وخصوصاً إذا حدث بسبب الظروف الموضوعية بعض التحولات السياسية، وبعض التغيير في المواقف السياسية، وستصل الأمور إلى حد الاحتدام. طبعاً أنا غير متأكد من أن هذا سيقب في المصلحة الوطنية، لكنه سيحدث، ويمكن أن يؤدي إلى انشقاقات داخلية.

■ منذ إعلان نتائج الانتخابات عمدت "فتح" إلى مناكفة "حماس"، ولم تعد إلى إصلاح أوضاعها وإعادة البناء. حتى اللحظة لا يوجد أي تحرك جدي لعقد مؤتمر، أو أي اجتماع فتحاوي كادري. هناك فقط تصريحات وإعلانات نوايا.

هذا كلام غير دقيق. ففي اجتماع المجلس الثوري طرح تصور لإعادة البناء، وجرى التشديد على ضرورة إعادة بناء التنظيم أولاً كخطوة تقود إلى انتخابات على مستوى الأقاليم تمهيداً لعقد المؤتمر. نظرياً يوجد برنامج إعادة بناء وإصلاح، وتوجد خطة تقود إلى المؤتمر، وأقرت لجنة تنبثق منها لجان فرعية، ولجنة للبرنامج العام، ولجنة سياسية. هذا كله موجود، لكن السؤال الحقيقي هو: هل هذا التوجه قابل للتطبيق، ولا سيما أن الجهة المكلفة هي الهيئات القيادية نفسها صاحبة الأزمة؟ بمعنى أو بآخر، هناك وعي نظري بوجود أزمة، ووعي نظري أيضاً بضرورة التوصل إلى حلول. أما قضية النجاح في التنفيذ فهذه مسألة أخرى، وأنا شخصياً لدي شكوك حيال ذلك.

مسألة مناكفة "حماس" صحية إلى حد كبير. كان هناك فشل في إيجاد الخطاب السياسي السليم في مواجهة التغييرات الجارية. كان من المفترض أن نكون أكثر وضوحاً في موضوع الحكومة على سبيل المثال. كان علينا القول بشكل علني وواضح إن حكومة "حماس" المفتوحة لمشاركة الآخرين غير مقبولة منا بسبب ما يعنيه ذلك برنامجياً، وما يعنيه ذلك أيضاً بالنسبة إلينا كتنظيم لا يزال يعتبر نفسه التنظيم القائد. لكن لدينا الاستعداد للمشاركة في حكومة وحدة وطنية جدية تختلف عن حكومة "حماس"، وتستند إلى برنامج غير برنامج "حماس" وغير برنامج "فتح"، وتألّفها خاضع للنقاش والتفاوض، بدءاً بمن هو رئيس الحكومة. كان علينا القول إننا مستعدون للثانية لا للأولى، وأعتقد أن الشعب الفلسطيني كان سيفهم هذا الكلام، وأن "حماس" كانت هي التي ستضطر إلى تقديم التفسيرات، لأنها غير مستعدة وغير صحيح أنها تريد حكومة بمشاركة الآخرين. إنها تريد حكومتها بمشاركة الآخرين، ونحن لا نقبل هذا الطرح. إذاً هي من يتحمل المسؤولية. الإمكان الآخر تفضلي جربي بمفردك: وهذا ما جرى. وفي النهاية، القول إننا لم نوفق في اتخاذ مواقف واضحة صحيح.

■ عزام الأحمد، رئيس كتلة "فتح" في المجلس التشريعي، أعلن أن "فتح" رفضت المشاركة في الحكومة لأن "حماس" لم تقبل بإعلان الجزائر وثيقة الاستقلال كسقف سياسي للمشاركة. بين وثيقة الاستقلال وخريطة الطريق مسافة سياسية طويلة. فهل يعني ذلك أن "فتح" تخلت عن خريطة الطريق وتمسك بإعلان الجزائر كمرجعية سياسية؟

حقيقة الأمر أن الجهتين لم تريدا التفاهم لأن "حماس" تريد حكومة حمساوية مع مشاركة آخرين، و"فتح" لم تكن تريد أن تكون شريكاً في حكومة حمساوية. بمعنى أننا لا نحن ولا هم طرحوا جدياً خيار حكومة وحدة وطنية من

نوع مختلف. هذا من حيث المبدأ. أما الشروط التي طرحت فكانت في تقديري مسألة تكتيكية. لنفرض جدلاً أن "حماس" قبلت إعلان الاستقلال، هل كنا اشتركنا في الحكومة، أغلب الظن: لا. من وجهة نظري الشخصية، وبمعزل عن الضغوط الخارجية التي مورست، المسألة أن "فتح" لا يمكن أن تكون طرفاً أصغر في حكومة أنت مدرِك مسبقاً أنها فاشلة بسبب قصور برنامجها وعدم قدرتها على القيام بمهمات أية حكومة. كي تدير الجهاز الحكومي، وكي تقدم الخدمات اللازمة للشعب، أنت بحاجة إلى أموال، ويجب أن تكون قادراً على الحصول عليها، كما يجب أن تكون قادراً على إدارة عملية سياسية ناجحة في مواجهة الهجوم الإسرائيلي. البرنامج الذي تطرحه "حماس" قاصر عن تلبية كل ذلك، وبالتالي من المفترض أن تطرح فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية ببرنامج وطني جدي. ما هو البرنامج الوطني الجدي؟ أولاً، يجب أن يكون هناك ارتكاز واضح على مبدأ دولة في حدود 1967؛ ثانياً، لا بد من موقف يعالج موضوع العنف والمقاومة والسلاح، بما في ذلك التهمة الموجهة إلينا بالإرهاب؛ ثالثاً، استعداد لاحترام الالتزامات القانونية المترتبة على الاتفاقيات الدولية. وبالمناسبة هذا يختلف عن قبولها. أنا لا أقول إن على "حماس" الاعتراف بإسرائيل، أو قبول الاتفاقيات المعقودة، أو إدانة المقاومة والتخلي عنها، لكن الوضوح تجاه المحاور الأساسية لا بد منه، ومن دونه يصبح الكلام عبثياً تماماً. نحن بحاجة إلى برنامج يمكننا من الدفاع عن أنفسنا في مواجهة الهجوم الإسرائيلي - الأميركي، ويمكننا من أن نكون مقبولين دولياً، على الأقل من جانب ذلك الجزء من العالم المستعد أن يقبلنا. هناك حد أدنى لا بد منه.

■ **ألا يفترض في مقابل هذه الشروط، أو المقومات، التي أشرت إليها أن يكون هناك مسار سياسي جدي يستلزمها؟** لكن، كما تعلم، لا يوجد مسار سياسي جدي، وبالتالي لماذا على "حماس" أو أي طرف في الواقع أن يسارع إلى اتخاذ مواقف كهذه؟ المسار السياسي مغلق منذ عدة أعوام، وإسرائيل تقوم باتخاذ قرارات من طرف واحد وتنفيذها، وبرنامج أبو مازن لا شريك له على الجانب الآخر، فما هو الهدف إنداً من وضع هذه الشروط؟ لو كان هناك مسار سياسي في الأفق يستلزم هذه الشروط، لكان هناك مبرر للطلب من "حماس" اتخاذ خطوات.

صحيح أن هناك أزمة في المسار السياسي، ولا توجد تسوية في الأفق، وبالتالي فإننا غير مضطرين إلى تقديم تنازلات معينة، وغير مضطرين إلى الافتراض أن التسوية مقبلة. لكن ما قلته لا علاقة له بذلك مطلقاً. فالمحاور الثلاثة لا علاقة لها بمسألة المضي قدماً في التسوية السياسية، وإنما لها علاقة بتوفير الحد الأدنى من القدرة على مواجهة الهجوم الإسرائيلي - الأميركي علينا كحركة وطنية وكسلطة وكشعب، كي نبقي في قيد الحياة أولاً، ومن ثم نحاول في أوقات مقبلة أن نغير المسار في اتجاه إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. فمثلاً، طرح حل الدولتين لا يتعلق بوجود عملية سلام قائمة، وإنما هو ضروري لتحديد الأرضية الصلبة التي تقف عليها، فإمناً فلسطين كلها، وإمناً دولتان؛ وهذا موقف نظري ذو طابع عملي، ومن الضروري أن يكون واضحاً كي نستطيع مخاطبة العالم. المحور الثاني أيضاً لا علاقة له بوجود تسوية أو عدم وجودها، وإنما يتعلق بالنظرة إليك كإرهابي أو غير إرهابي. حتى الآن التعامل الفلسطيني مع هذا الموضوع تعامل مزر على طول الخط من جانب كل الأطراف: من جانب "حماس"، التي تدعي صحة استهداف المدنيين الإسرائيليين وصحة العمليات الانتحارية، ومن جانب "فتح"، أو الجزء منها الذي يدعي عدم جدوى المقاومة وعسكرة الانتفاضة، فهنا مواقف متسرعة، وهناك استهتار بالقانون الدولي مع نتائج مدمرة.

المطلوب، بغض النظر عن وجود تسوية أو عدم وجودها، موقف ينفي عنك تهمة الإرهاب، ويؤكد طبيعة أرضك كأرض محتلة وحقوقك الطبيعية في هذا المجال وفق القانون الدولي. أعني أن ما يجب أن نقوله، بشكل أحادي الجانب وغير مشروط، هو أننا انتهينا من استهداف المدنيين في إسرائيل لأن هذا يناقض القانون الدولي.

■ **حتى لو قامت إسرائيل بقتل مدنيين فلسطينيين؟**

حتى لو قامت إسرائيل بقتل مدنيين فلسطينيين، لأن ذلك سيعتبر جريمة حرب (تعبير بالمناسبة قلما استخدمناه) وشكلاً من أشكال إرهاب الدولة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعلن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في

الأرض المحتلة، بما في ذلك مقاومة المستوطنين. في هذه الحالة تستطيع أن تعلن استعدادك لوقف متبادل لإطلاق النار.

■ أليس هذا موقف "حماس" بعد الهدنة؟

إطلاقاً لا. موقف "حماس" خسارة بحتة عندما تعلن فقط استعدادها لهدنة طويلة. هذا يعني أنك إرهابي لأنك لم تعلن التخلي النهائي عن استهداف المدنيين. كموقف نظري، ما زلت إرهابياً، وفي الوقت نفسه لم تؤكد حقك في المقاومة، وتخلت عن إمكان الردع. بكلام، أو بأخر، هذا لا يمكن أن يخدم أي استراتيجية.

■ عملياً، يبدو أن "حماس" متبينة للمواقف التي تتبناها "فتح" على الرغم من أنها ترفضها لفظياً. فهي، بموافقتها على الهدنة، تخلت عن استراتيجيتها المعهودة في استهداف المدنيين؛ وهي، بحسب تصريحات لهنية والزهار وآخرين، بمن فيهم خالد مشعل، موافقة على حدود 1967 حدوداً للدولة الفلسطينية، لكنها لا تعلن ذلك صراحة. كما أنها مستعدة لأن تقبل الاتفاقات السابقة ضمناً لا لفظاً. والغريب، أو المفارقة، أن "فتح" تتصرف كأنها تريد أن تورط "حماس" كي تعجل سقوطها عن طريق عدم مساعدتها في هذا الموضوع. مثلاً، كأن يتم تقسيم العمل بحيث تقوم مؤسسة الرئاسة بتمثيل السلطة في المحافل الدولية، بينما تدير "حماس" دفة الحكم الداخل، ويتم الاتفاق على صيغة للتعامل مع العالم، قد ترفضها "حماس" لفظياً لكن السكوت عنها يعتبر علامة الرضا. غير أن "فتح"، على ما يبدو، لا تريد أي صيغة للتعامل مع "حماس".

العالم يريد أن يرى وأن يسمع مواقف واضحة، وما تقدمه "حماس" من تنازلات يتم، للأسف الشديد، بالشكل الخطأ وفي الوقت الخطأ، بحيث لا ينجم عنه خدمة للمصالح الوطنية الفلسطينية، كإعلان، مثلاً، رغبتها في الدخول في هدنة طويلة الأمد من دون إعلان موقف واضح تجاه استهداف المدنيين، الذي يعتبر بحسب القانون الدولي عملاً إرهابياً. إذا قالت "حماس" أنها متوقفة مؤقتاً، هل ينفي هذا تهمة الإرهاب عنها؟ كلا، وبالتالي فهي لا تستفيد من هذا الإعلان. المصلحة الاستراتيجية تقضي بأن تشدد على الوضع القانوني للأرض المحتلة باعتبارها أراضي محتلة، على الأقل من جهة حق المقاومة. وكل فرضية تقول إننا من الممكن أن نكون غامضين كي نتجنب إشكالياتنا الداخلية والعالم سيكون جاهزاً لقبول ذلك، هي فرضية غير صحيحة.

■ تداولت الصحافة الإسرائيلية مؤخراً أن "حماس" عرضت هدنة لمدة 30 عاماً قبل محاولة اغتيال خالد مشعل سنة 1997.

مثل هذا العرض لن يكون له نتائج إيجابية لأنه لا يتعامل مع مشكلة الهجمة الأميركية - الإسرائيلية، ولا يوجهها ولا يحلها. نحن بالمناسبة أوقفنا المعاهدة الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي كانت على وشك أن تقر في الأمم المتحدة أكثر من مرة من زاوية حق المقاومة في الأرض المحتلة، وكان موقفنا مستنداً إلى رؤية قانونية. لكن هذه المعاهدة، في رأيي، ستقر في أول فرصة.

هناك مشكلة حقيقية نشأت خلال الفترة الماضية. ثمة تراجع خطير في الموقف الدولي، على سبيل المثال، حيال مسألة انطباق القانون الدولي، أو انطباق أحكام ذات صلة بالقانون الدولي، على الوضع الفلسطيني. فلم نعد نسمع كثيراً عن اتفاقية جنيف الرابعة، أو المستعمرات غير القانونية، أو فتوى محكمة العدل الدولية بشأن موضوع جدار الفصل. ما يحدث الآن، وما نسمع به، هو ما يسمى "المقاربة العملية" (practical approach) الأميركية كبديل من "المقاربة الشرعية" (legal approach). هذا تطور خطر، ونحن الآن بهذا السلوك نساعد في تغييب القانون الدولي، وتوجد خطورة شديدة في الطريقة التي ستعامل بها "حماس" لا مع الولايات المتحدة وأوروبا فحسب، بل أيضاً مع حركة عدم الانحياز، على سبيل المثال.

■ هذه المقومات التي أشرت إليها كانت موجودة كلها في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة، ومع ذلك استمر التدهور في الموقف الأوروبي، وتعزز الموقف الأميركي. إذا ما فائدة وضع متطلبات من هذا النوع على حركة "حماس"، علماً بأنها كانت موجودة ضمن موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تأت بنتائج، إلا إذا كان استمرار الحياة المقصود به استمرار التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحميلها المسؤولية عن غياب أي شيء آخر؟

هناك فارق هائل بين المحاور الثلاثة التي تحدثت عنها في البداية، وبين المبادئ الثلاثة، أو الشروط الثلاثة المطلوبة من "حماس" والتي وردت في بيان اللجنة الرباعية. الشروط الثلاثة هي الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف (وليس هدنة)، وقبول الاتفاقيات الموقعة. موقف السلطة السابقة كان مع الشروط الثلاثة وأدى إلى تنازلات غير مبررة، ولم ينتج منه أي تقدم في العملية السياسية. ما أحاول أن أقوله إنه كان من الممكن صوغ الموقف الوطني الفلسطيني بطريقة جماعية بشكل أصعب بدرجة ملحوظة من الموقف التقليدي للحكومة السابقة، بحيث نحقق التوازن المطلوب بين القبول بنا دولياً، وبين المحافظة في الوقت نفسه على بعض الثوابت الفلسطينية. مشكلتنا كانت أننا فقدنا جزءاً من التأييد الدولي، ولم نقم بأي مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل. آخر مواجهة كانت المحكمة الدولية وقرار الجمعية العامة في تموز/يوليو 2005.

■ ما هي أسباب ومبررات عدم اتخاذ مبادرات سياسية على شكل اشتباك سياسي؟

كان هناك خلل في إدارة العملية السياسية الفلسطينية. جزء من ملاحظات "حماس"، ومن ملاحظات المثقفين الفلسطينيين، ومن ملاحظات مختلف التيارات الفلسطينية، على إدارة العملية كان صحيحاً. فقد تم تقديم تنازلات سياسية غير مبررة، وجرى السكوت عن تراجع الموقف الدولي، وخصوصاً تراجع دول الاتحاد الأوروبي. وهذا الفشل في إدارة العملية السياسية جاء نتيجة الحرص المبالغ فيه على تحسين العلاقات الفلسطينية - الأميركية، وعلى عدم الوقوع في تناقض مع الولايات المتحدة. وهذا كلام فارغ؛ فللموقف الأميركي آلياته، وهو محكوم بأمور داخلية. أنا بالتأكيد من أصحاب الرأي الداعي إلى عدم التصادم مع الولايات المتحدة الأميركية، لكن هذا لا يمكن أن يبرر إطلاقاً الهروب من مواجهة سياسية في أمور مثل المستعمرات، والجدار الفاصل، والتمسك بالقانون الدولي، وتنفيذ القوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، وأمور أخرى من هذا القبيل. لقد شاهدنا التدهور والتراجع في الموقف الأوروبي ونحن نتحمل جزءاً أساسياً من المسؤولية. بالتأكيد هناك أسباب موضوعية لهذا التدهور تتصل بالتراجع العام الجاري في المنطقة، ونحن جزء منها، وبالتراجع العالمي فيما يتعلق بمسائل القانون الدولي والحقوق المشروعة للشعوب. لكن هذا لا يعفينا من محاولة وقف هذا التراجع. كل هذه المدرسة التي تحدثت عن القانون الدولي والتزامه، وضرورة بناء نوع من الحماية للقضية الفلسطينية واستخدام الشرعية الدولية والمؤسسة الدولية، تتعرض للانحسار وأصحابها في طريقهم للانقراض. والخطورة أن الموقف السياسي الرسمي يقف إلى يمين هذا المنهج، بينما موقف "حماس" الجديد، الذي يبدو أول وهلة أنه إلى يساره، من شأنه أن يقوض هذا المنهج، وبالتالي لا يقل خطورة عن الموقف الرسمي. المسألة هي كيف نعيش في هذا العالم، وكيف ندافع عن النفس بأفضل طريقة، وكيف نرتكز على القانون الدولي؟

■ هل تستبعد إمكان توافق رئاسي حماسي بعد فترة من الزمن، واكتساب "حماس" قدراً من الخبرة فيما يتعلق بالمبادئ العامة التي أشرت إليها، أم أن هذا ممكن فعلاً؟

أعتقد أن هذا مستبعد. ممكن أن يكون هناك تعايش بين الرئاسة و"حماس". وأنا أعتقد أن الرئيس غير معني بالمجابهة مع "حماس"، ولا هي معنية بذلك. لكن المشكلات التي سيواجهها كلاهما أكبر من مسألة العلاقة الثنائية. الأمر الذي يمكن أن يحقق توجهات في الاتجاه الذي تحدثت عنه، هو حوار وطني ناجح وجدي يهدف إلى أمرين: إعادة تأليف هذه الحكومة لتكون حكومة وحدة وطنية ببرنامج وطني مرتبط بمحاولة إعادة صوغ العلاقة بين إسرائيل والسلطة الوطنية؛ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وترحيل جزء من مسؤوليات السلطة مرة

أخرى إلى المنظمة، بما في ذلك قضية العلاقات الخارجية والمفاوضات وكل هذه المسائل، لأن من الواضح، ويجب الاعتراف بأن السلطة في وضعها الحالي عاجزة عن القيام بالمهام المفروض أن تقوم بها. هذه السلطة مطالبة بإنجاز ما يسمى مهمات "ما بعد انتهاء الصراع"، بينما هي في غمرة الصراع، لا في غمرة الصراع فقط، بل أيضاً في مواجهة احتلال مستمر في الاستيطان، يريد أن يفشلك، وهو الطرف الأقوى، وتعززت عدوانيته بعد الانتفاضة. وفي غياب التسوية، لا يوجد إيمان لأن يكون عندك سلطة ناجحة ومؤسسات جيدة إلا إذا تمت، على الأقل، إعادة الأمور إلى مسار التسوية واتخذ قرار سياسي بالتوصل إلى حل. ومن هنا نحن أمام خيارين: إما إعادة صوغ العلاقة بيننا وبين إسرائيل ويكون هناك قرار سياسي بالعودة إلى التسوية، وإما إعادة صوغ السلطة بشكل آخر الأمر الذي يرحل جزءاً كبيراً من مسؤولياتها إلى منظمة التحرير، ويقتصر عمل السلطة على الجانب الخدماتي.

■ الصورة التي ترسمها قاتمة. ما هي توقعاتك بالنسبة إلى المستقبل؟

ثمة إمكانان: الأول أن يكون هناك نجاح إسرائيلي - أميركي مطلق في عزل هذا الحكم وحرمانه من مصادر التمويل والدعم السياسي، وهذا سيقود إلى انهيار السلطة حتماً، أو إلى انهيار أجزاء كبيرة منها؛ الثاني أن يكون النجاح جزئياً بفعل نجاحنا في مقاومة العزل، أو بسبب عدم الرغبة في تحقيق نجاح كامل. وفي هذه الحالة سيكون هناك نوع من أنواع استمرار السلطة واستمرار الحكومة، لكن بصعوبة شديدة في أداء مهماتها. وأنا أرجح الإمكان الثاني.

■ يوجد إيمان ثالث لم تتطرق إليه، وهو الانهيار المبكر للسلطة والذهاب إلى انتخابات مبكرة. ما رأيك؟

لا أعتقد أن الانهيار المبكر للسلطة تكون نتيجته دعوة إلى انتخابات، إذ ستشعر "حماس" وجزء كبير من المواطنين بأن الحكومة أفشلت لغايات خبيثة ونتيجة التآمر، وأن المستهدف هو الشعب الفلسطيني، وستكون النتيجة على الأغلب حالة من الفوضى والتمزق السياسي.

■ والعودة إلى خيار المقاومة؟

طبعاً، الخيار العسكري موجود.

■ كيف ستعامل "فتح"، من موقعها في المعارضة، أو من موقعها كتنظيم ثوري، مع خطة أولمرت أحادية الجانب؟

في تقديري أن الخطر الأساسي الذي نواجهه الآن، من ناحية القضية الوطنية، هو الحل الجزئية أو الخطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية. إن الموضوع هنا ليس ترسيم حدود، وإنما الاستيلاء على مزيد من الأراضي. وأعتقد أن لدى "حماس" الاستعداد للتعایش مع هذا أكثر كثيراً من استعداد "فتح".

إن أي انسحاب، أو إخلاء، أمر إيجابي. وهذا ينطبق على الانسحاب من قطاع غزة، مع أننا بالغنا في تصويره كانتصار من دون وضعه في سياق المخاطر العامة التي تواجه القضية الفلسطينية. أما في الضفة الغربية فالأمر مختلف، إذ إن كل خطوة انسحاب سيقابلها تعزيز للضم والتوسع. وما أخشاه أن يكون لدى "حماس"، في سياق رؤيتها العامة بشأن الفترة الزمنية لاستمرار الصراع، استعداد للتعایش مع مسائل من هذا النوع أكثر مما لدى "فتح".

■ سؤال أخير. تطرقت أكثر من مرة إلى منظمة التحرير والدور الذي يمكن أن تقوم به. ما هي المشكلة بين "حماس" والمنظمة، وكيف يمكن حلها؟

بكل وضوح، "حماس" لم تكن تريد منظمة التحرير، بسبب تراث المنظمة السياسي، وبسبب عدم توقع "حماس" الحصول على حصة تمثيلية كبيرة فيها. وهناك أيضاً حالة العداء التاريخية بين الإخوان المسلمين، أن صح التعبير، وبالتالي "حماس"، أيضاً إن صح التعبير، وبين منظمة التحرير. لكن إذا أرادت "حماس" أن تؤدي دوراً قيادياً للشعب الفلسطيني فيجب ألا تتجاهل إنجازات منظمة التحرير، ويجب أن تكون موجودة في المنظمة. "حماس" لم تكن تريد دخول المنظمة، ونحن لم نكن متشجعين لدخولهم أيضاً، إلا إذا حدث ذلك بشروطنا. أما الآن، فإن إعادة بناء منظمة التحرير من دون وجود "حماس" ستكون أمراً لا صدقية له، والعقدة هي في مسائل تتعلق بالحجوم والتمثيل. بالإضافة إلى ذلك، وبصراحة، عندما كانت السلطة "ماشية" والتسوية قائمة، تراجعت بالضرورة أهمية منظمة التحرير. لم يكن هناك "لا مؤامرة ولا شطارة". على الأرض كان الشعب موجوداً وينتخب ممثليه بشكل مباشر، ينتخب من يتفاوض ويصل إلى حلول، وبذلك أصبحت المنظمة كالوكالة اليهودية. أما الآن، مع وجود الأزمة التي نمر بها، ووجود إمكان جدي في عدم الوصول إلى تسوية، فقد ظهرت المنظمة إلى الواجهة بهذه القوة. يجب العمل الآن بشكل جدي على إعادة بناء هذا الجسم بوجود "حماس"، وبطريقة تؤهل المنظمة لأن تكون رافعة للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال توزيع المهام. هذا كله ممكن، لكنه ليس سهلاً. وبصراحة، أنا غير متفائل بمستقبل مشرق من دون إعادة صوغ العلاقة بين الرئاسة والحكومة، ونمط العلاقة بإسرائيل، وبناء المنظمة وتوزيع الصلاحيات بينها وبين السلطة بشكل أفضل. ■

مقابلة*

عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

للرئيس أن يفعل ما يشاء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه،
لكن نحن لنا قراءة مبنية على حقائق ووقائع،
وللرئيس قراءته المبنية على أمل "يتعشمه"،
ومن يعرقل لسنا نحن، وإنما إسرائيل

■ "الإصلاح والتغيير" كان اسم قائمة "حماس" في الانتخابات التشريعية، وأصبح اسماً للكتلة البرلمانية الأكبر في المجلس التشريعي. ويوجد اليوم 150.000 موظف في الجهاز الإداري والأمني للسلطة، وعلى حد قول الرئيس الراحل ياسر عرفات، قبل عام ونصف عام، "نحن لسنا محتاجين إلى أكثر من نصف هؤلاء"، وهذا من شأنه تخفيف العبء المالي عن كاهل السلطة الفلسطينية. هل لديكم أي خطة لتصويب هذه المعضلة؟ وهل لدى المجلس التشريعي، أو الحكومة الجديدة، توجه واضح لمعالجة هذه الظاهرة؟

إن التقارير الدولية التي ناقشت ميزانية السلطة وأوضاعها الاقتصادية والمالية أجمعت على ضرورة خفض عدد الموظفين إلى النصف. لكن هناك مسألة جديدة هي البطالة، وهي قضية متفاقمة في مجتمع يعيش 70% من أفرادها تحت خط الفقر؛ وهذه من أعلى نسب البطالة في العالم. إن التخلص من نصف الموظفين بأي وسيلة، عدا كونه يحدث فجوة اجتماعية ويحقق ما يمكن أن نسميه Social unrest [حالة عدم استقرار اجتماعي] سيزيد في نسبة البطالة. وفي تقديري أن الحكومة الفلسطينية مجبرة على أن توازن بين المطالب الدولية بخفض أعداد الموظفين إلى النصف وبين النتائج السلبية المحتملة، وأن تعمل جاهدة في الوقت نفسه على تأمين فرص عمل للعاطلين عن العمل. هذا في تقديري هو التحدي الأكبر أمام الحكومة الفلسطينية، ولا سيما أنه جرت في الشهرين الأخيرين محاولة لتفريغ الوزارات من الأموال وإغراقها بالموظفين، كما أن المؤسسة الأمنية زادت أعداد منتسبيها بأكثر من 20.000 موظف جديد.

لا شك في أن القطاع العام الحكومي هو أكبر موظف. لكن في تقديري يجب أن يكون للقطاع الخاص دور في إحداث التوازن واستيعاب جزء من هذا الكم الهائل من الموظفين الذي أوجدته بيروقراطية لم تنظر إلى واقع التنمية الفلسطينية ومستقبلها. ومن أجل تقليل حجم البطالة نحن هنا في المجلس التشريعي لنا دور رقابي وآخر تشريعي، وبهنا أن ندعم القطاع الخاص وأن نضع تشريعات جديدة ونعزز تشريعات قديمة تحمي رأس المال وتجذبه إلى أرض الوطن للاستثمار فيه. وفي تقديري أن تضافر الجهد بين المؤسسة التشريعية والحكومة ومؤسسة الرئاسة من شأنه أن يساهم في حل هذه المعضلة عبر وضع استراتيجية شاملة تضع حداً للهدر في المال العام، وتعزز الاستثمار في القطاع الخاص، وتزيد في الإنتاجية في القطاع العام.

هناك أخطاء على مستوى الاتفاقات التي وقّعت مع الجانب الإسرائيلي. واليوم كنت أتكلم مع محافظ البنك المركزي [محافظ سلطة النقد الفلسطيني] الدكتور جورج العبد، وهو إنسان واع ومتفهم، واتفقنا على أن هناك أخطاء هائلة جداً في الاتفاقات الاقتصادية التي وقّعت، والتي جعلت أعناقنا في أيدي أعدائنا. كنا نود أن يكون طريقنا للتواصل مع العالم اقتصادياً حراً، لكن الاتفاقات الاقتصادية التي وقّعت جعلت شعبنا رهينة بأيدي غيرنا.

■ أشرت إلى موضوع القطاع الخاص. هل أجريتم حواراً مع القطاع الخاص الفلسطيني وممثليه؟ وما هي خطة دفع القطاع الخاص إلى زيادة الاستثمار في فلسطين لاستيعاب الأشخاص الذين يمكن أن يخرجوا من القطاع الحكومي؟

التقيت قبل فترة ممثلي كثير من مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال المحلية ورؤساء وأعضاء جمعية رجال الأعمال، وقلت لهم: إن رأس المال الجبان. فردوا عليّ بالقول: لو أن رأس مالنا جبان لما كنا بقينا في هذا الوطن ولكننا استثمرنا في الخارج. نستطيع أن نقسم القطاع الخاص ورأس المال إلى قسمين: رأس مال موجود في الوطن، ولا يرى مستقبله خارج أرض الوطن، وهذا رأس مال شجاع، وأنا أقر بذلك. أما رأس المال الذي تنطبق عليه عبارة رأس المال الجبان فهو رأس المال الموجود في الخارج. ولا بد من توفر شرطين أساسيين لجذبه إلى الداخل: الشرط الأول، القضاء تماماً على ظاهرة الفلتان الأمني وعلى الفساد المالي والإداري الذي تفشى في مجتمعنا. والشرط الثاني هو أنه لا بد من إيجاد تشريعات ونظم وقوانين تطمئن المستثمرين الجدد. عندئذ سيتاح مجال أوسع للاستثمار والاستقطاب الرأسمالي.

هناك أثرياء فلسطينيون في الخارج يحبون وطنهم ويدعمونه، وهناك رأس مال عربي مستعد للتضحية في سبيل إيقاف الاقتصاد الفلسطيني على قدميه، فضلاً عن رأس مال أجنبي يمكنه أن يساهم في التنمية. وأعتقد أن فترة عامين ستكون كافية لإحداث التغيير المنشود في الوضع.

توجد ضغوط سياسية كبيرة، ونحن ندرك حجمها، لكن عندنا ثقة كبيرة جداً بسعة صدر أبناء شعبنا وإدراكهم أن قضايا الوطنية لا يجوز أن نساوم عليها بأي صورة من الصور وتحت أي ضغط مالي أو غيره. والشعب مجد ومجتهد ونشيط، وما يحتاج إليه هو قدرات إدارية وتنفيذية موازية لهذا الجد والاجتهاد، ويمكنه أن يحدث التغيير.

■ قبل نحو ثلاثة أشهر، عندما غادر ممثل البنك الدولي في فلسطين، أشار في مقابلة نشرت في الصحف المحلية إلى وجود خطة لتقليل عدد الموظفين في السلطة الفلسطينية جرى تداولها مع السلطة في حينه، لكنه لم يفصح عن عناصر هذه الخطة. هل لديك أي معلومات عن خطط من هذا النوع جرى تداولها وتداولها؟

كانت التوصيات كلها منصبة على خفض عدد موظفي الدولة. وتحدث عن ذلك الوزير سلام فياض فقال إن هناك ضغطاً دولياً كبيراً في هذا الاتجاه. وأعتقد أن الإخوة في وزارتي الاقتصاد والمالية على معرفة أوسع بمضمون هذه الخطة.

■ يبدو أن أبرز ظاهرة سلبية يعيشها المجتمع الفلسطيني اليوم هي الفوضى، والفلتان الأمني، والترهل الوظيفي والإداري. لعل أغلبية التوصيات من البنك الدولي، أو من وزير المالية السابق، أو من مستشارين فلسطينيين، تقول بضرورة خفض عدد العاملين في القطاع العام (الوزارات والأجهزة الأمنية) إلى النصف. ماذا ستفعل الحكومة الجديدة بهذه التوصيات؟ وفي حال كان قرارها التقليل ماذا ستفعل بجيش العاطلين عن العمل الأخذ في الازدياد؟

واجب الحكومة أن تضع خطة طوارئ وطنية للتعامل مع المتغيرات، ومن ثم تشرع في تنفيذ هذه الخطة. ولا بد من أن تشمل خطة الطوارئ كل المجالات، وعلى رأسها المجال الاقتصادي، حيث التحدي الأكبر، ومن خلاله سيتم إلى حد كبير الحكم على كفاءة الأداء الحكومي. لكن، في الوقت نفسه، على مختلف القوى أن تكف عن ممارسة الضغوط، وعن وضع العصي في الدواليب، وأن تفسح المجال أمام الحكومة للبحث عن الطول.

■ الانطباع العام أن هناك تفهماً واسعاً لدى الناس للصعوبات التي ستواجه الحكومة، وهم يعرفون أنه لا توجد حلول سحرية. لكن ثمة سؤال عن الانفلات الأمني. هل يوجد تصور لكيفية معالجة الموضوع، ولو على مراحل؟ هل لدى رئيس المجلس التشريعي وأعضاء المجلس نوع من التصور لمعالجة هذا الأمر؟

هذا الشعب تربي، لأعوام طويلة، على سياسة السلاح والاحتكام إليه. والانتخابات الديمقراطية التي جرت مؤخراً، والتبادل السلمي للسلطة، أعطى صورة مشرقة لشعبنا وأظهر أن "الزعرنة" لن تؤدي إلى نتيجة. بل إنها تزيد في

عزلة الفصيل الذي يمارسها. وأعتقد أن الثقافة الجديدة، وهي الثقافة الديمقراطية، ستصبح شائعة. وكل فصيل ستهمه سمعته كي يكسب انتخابياً في المستقبل. وأنت تعلم أن المنطقة مقبلة على مرحلة غير عادية من الديمقراطية، حتى إن بعض الدول في الخليج بعدما رأى نتائج انتخاباتنا بدأ يدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية.

لذلك أقول إذا قمنا بالتواصل مع الناس وثنقيفهم ثقافة ديمقراطية حقيقية فإن ظاهرة الانفلات الأمني ستنحسر إلى ما دون النصف. وما نعانیه، في الحقيقة، هو حشر الأنف الأميركي في شؤوننا الداخلية. هذا التدخل الخارجي يسبب أزمة ويخلق مشكلات. يمكن إقناع المواطن العادي بأن اللجوء إلى السلاح خطأ، وضد مصلحته. لكنه إذا كان يتسلم راتبه في آخر الشهر من مراكز قوة معينة تحركها أصابع أجنبية فهناك يكون الإشكال والخلل. لذلك لدينا نية لتشريع قانون لمراقبة الأموال ومنع غسلها كي لا تصل إلى من يريد أن يحاربنا بها. لا نريد أن تصل إلينا أموال تهدد أمن المجتمع من خلال هذه الأصابع الأجنبية. نريد فعلاً أن نكون وطنيين بكل ما في الكلمة من معنى، وهذا ينطبق على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري والأمني، وما إلى ذلك.

■ تحت عنوان الفلتان الأمني يتداخل كثير من الأمور، بمعنى أن هناك مسلحين في قطاع غزة، ومسلحين في نابلس، ومسلحين في رام الله وفي المحافظات كافة. وهؤلاء يستظلون بمظلة المقاومة وبمسميات مرتبة بتنظيمات تعمل على مقاومة الاحتلال ودحره. وعلى سبيل المثال: إذا قررت حركة الجهاد الإسلامي، أو كتائب شهداء الأقصى، إطلاق صاروخ على عسقلان أو على سديروت، وهذا الصاروخ قتل إسرائيلياً وقررت القيادة الإسرائيلية اجتياح قطاع غزة أو احتلاله، هل لدى الحكومة الجديدة خطة لتنظيم العلاقة بينها وبين قوى المعارضة؟

سأقول أموراً واضحة يعرفها القاضي والداني. السلاح المقاوم لا يظهر في الشوارع. السلاح المقاوم له مكانه، وله رجال الذين لا يحبون الظهور والتظاهر. السلاح الذي يظهر هو السلاح الذي يكون القصد منه "شوفيني يا بنت الجيران"، أو سلاح يهدد الوضع الأمني. أقول: الاثنان موجودان، وكلاهما ليس بسلاح مقاومة. سلاح المقاومة لا يظهر مطلقاً. إن سلاح المقاومة هو السلاح الذي لا تراه إلا عند استشهاد حامله، أو في ساحات المعركة مع العدو. أما السلاح المكشوف والمتنقل من حارة إلى أخرى، بلا أي ضوابط، فهذا ليس سلاح مقاومة.

■ العنوان الأبرز في هذه المرحلة علاقة "حماس" بمنظمة التحرير الفلسطينية. هل يوجد لديكم تصور محدد لبناء هذه العلاقة؟

الأصوات تعلق بقوة لمعالجة هذا الموضوع. وخلال شهر من الآن ستبدأ مباحثات جادة في القاهرة بين مختلف الفصائل الفلسطينية لإعادة صوغ منظمة التحرير الفلسطينية التي أرى أنها انحرفت عن الهدف الأول لتأسيسها. وأنا أعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي إنجاز وطني مهم جداً لا يجوز إغفاله، ولا يجوز إنكاره، ولا يجوز القضاء عليه، ولا يجوز حتى مهاجمته. لكن تصحيح المسار ضروري، وأعتقد أن قطار هذه المنظمة قد انحرف عن السكة وهو بحاجة إلى جهد وطني صادق من جميع الفصائل كي يعاد إلى مساره. إن المنظمة أسست سنة 1964 لأهداف وغايات محددة، أما أن تكون أهداف المنظمة الآن مقصورة على ما يمكن إنقاذه من الأراضي المحتلة سنة 1967 فقط، فهذا إخراج للمنظمة عن مسارها الأول. منظمة التحرير الفلسطينية أسست لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض المحتلة سنة 1948 وتحريرها، وليس للبحث في مصير الأراضي التي احتلت في سنة 1967، أي بعد تأسيس المنظمة.

المنظمة أهدمت خلال الأعوام العشرة الماضية، وقد نظرت في بيان رئيس الحكومة السابق الأخ أحمد قريع فما وجدت فيه أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين أن بيان حكومة الأخ إسماعيل هنية ذكر المنظمة في أكثر من ستة مواقع. نعم هناك اتفاقيات وقّعت في القاهرة وتفاهات جرت في العام الماضي من أجل العناية بهذا الجسم، وإعادة إحيائه، وتفعيله بمنتهى الصدق والشفافية. المنظمة جسم كبير يجب أن يحافظ عليه، وخصوصاً أن 60% من الشعب الفلسطيني يعيشون في الخارج، والمنظمة تمثلهم. لكن يجب أن يعاد صوغ المنظمة على أسس

ديمقراطية يراعى فيها تمثيل شعبنا بمختلف قطاعاته وتوجهاته من أجل أن تكون المنظمة ممثلة فعلاً للشعب الفلسطيني. ثم لا يجوز أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني أكثر من عدد أعضاء مجلس الشعب الصيني، الأمر الذي يؤدي إلى الترهل والهلامية، ويجعل القدرة على اتخاذ قرارات تنفيذية لمصلحة الشعب الفلسطيني بعيدة المنال. نحن بحاجة إلى منظمة فاعلة وقادرة وممثلة ديمقراطياً.

■ هناك حاجة إلى عنوان سياسي للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وتوجد خشية لدى أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني في الخارج من ضعف دور منظمة التحرير الفلسطينية. لكن السؤال الذي يتعلق بإعادة بناء المنظمة يتمحور حول هذه الجوانب. منظمة التحرير، كما هو معروف، مؤلفة لا من الأحزاب والفصائل فقط، بل أيضاً من اتحادات شعبية ونقابية وطالبية. وهنا ينشأ السؤال: كيف يمكن الاتفاق على آليات التمثيل داخل مؤسسات المنظمة، وخصوصاً في غياب إمكان للانتخاب المباشر، على الأقل في بعض المواقع إن لم يكن في جميعها؟ هل يوجد تصور أولي لإعادة البناء من ناحية آليات التمثيل أو النسب؟ ربما يدعي بعض الفصائل التي شاركت في الانتخابات الأخيرة ولم تصل إلى نسبة الحسم، أن تمثيله في الخارج أكبر منه في الداخل، فكيف يمكن حسم مثل هذه الأمور؟

لا بد من البدء بحوار وطني شامل يأخذ في الحسبان جميع المتغيرات الجارية على الأرض. فلا يعقل أن يكون هناك فصيل في المنظمة ممثل في المجلس الوطني مع أنه لا توجد له قاعدة شعبية بين الجمهور الفلسطيني. وأنا أعرف ممثلين لفصائل في المجلس الوطني ربما لا يمثلون إلا أنفسهم، بينما هناك فصائل أخرى لها قواعد شعبية واسعة غير موجودة داخل المجلس الوطني. لقد نسي الشعب الفلسطيني في الأعوام الأخيرة اسم منظمة التحرير، وشكراً للانتخابات التي ذكرت بها.

نحن بحاجة إلى جسم يمثل إرادة الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج ويمثل لها. هذا أمر مهم جداً ونحن مقبلون على مرحلة سياسية مهمة جداً، فيجب ألا يظن أحد أن ما قالته الولايات المتحدة وما قالته إسرائيل نهائي. فالأميركيون والإسرائيليون يناورون ويضغطون ظناً منهم أن هذه الحركة أو تلك ستتوافق على الدوران في الفلك الأميركي. وفي الحقيقة هم مخطئون إن ظنوا ذلك. فللشعب إرادة، وشعبنا قال في الانتخابات: لا للخيار الأميركي. نحن نقول إن منظمة التحرير تعتبر إنجازاً وطنياً للشعب الفلسطيني، وهذا اعتراف ضمني بها. لكن هل نعتز بقطار منظمة التحرير الوطنية وهو خارج عن مساره، أم نضعه على السكة الصحيحة وننطلق حتى نصل إلى بر الأمان بقضية شعبنا من الداخل والخارج؟

■ العالم اعترف بالسلطة بعد اعترافه بمنظمة التحرير عقب إعلان الجزائر. وشرعية السلطة مستمدة من شرعية المنظمة. ألا ترى أن دخول "حماس" إلى المنظمة قد يخفف من حدة العزلة المفروضة عليها وعلى حكومتها؟

نحن نعتقد أن إعادة تفعيل منظمة التحرير ضرورة ماسة كضرورة الأوكسجين للمياه. ونحن نعتز بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا يقول أحد إننا لا نعتز بها. نحن ضد تقزيم المنظمة، وضد خروجها عن مسارها. ونريد لهذه المنظمة فعلاً أن تقود الشعب، وأن تكون أوسع إطار ممثل.

يجب ألا توضع الأمور في غير موقعها، أو في غير نصابها. المنظمة إنجاز وطني كبير نعتز به جميعاً، ونريد لها الخير. وإرادة الخير لا تعني عدم الاعتراف، إنما تعني أن يوضع القطار على السكة كي يصل إلى وجهته. أما إذا ظل القطار ألف عام بعيداً عن السكة فلن يصل إلى هدفه.

■ في ظل وجود انسداد سياسي وغياب أي أفق، إلى أين نحن ذاهبون؟ إلى دولة فلسطينية تفرضها إسرائيل داخل الجدار، ومعازل تفتت الفلسطينيين في الضفة والقطاع؟ هل يوجد أي تصور في شأن المستقبل السياسي؟

ربما يكون هذا السؤال بحاجة إلى تشخيص. فنحن نرى إسرائيل وتتابع سياستها بشكل يومي. إنها تعتمد سياسة المفاوضات التي تبدأ ولا تنتهي، كما صرح بذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق يتسحاق شمير، إذ قال إننا نعرف متى تبدأ المفاوضات لكن لا يعرف أحد متى ستنتهي. وإسرائيل لا تريد إلا كسب الوقت، وهذا يعتبر من أكبر خسائرنا. فالمساحات التي احتلتها وضممتها قبل اتفاق أوسلو كانت أقل كثيراً من خسائرنا بعده، ومنها توسيع المستعمرات وبناء الجدار الفاصل وتهويد القدس وبناء الأحياء اليهودية داخل القدس وفي الخليل. وهذا فعلاً دليل قاطع على أن إسرائيل لم تكن تسعى للسلام وقيام الدولة الفلسطينية، وإنما لفرض سياسة الأمر الواقع على الساحة الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى مبادرة الأخ أبو مازن، فنحن مع الأخ أبو مازن، ولن نكون عقبية في وجهه في أي يوم من الأيام، ونرحب بأن يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من برائن العدو الصهيوني. لكن حتى عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة أصرت حكومتها على أن يكون الانسحاب أحادي الجانب، على الرغم من أن الأخ أبو مازن، الذي رحبت به إسرائيل عندما فاز في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ووعده بتسهيلات لم تحققها، رجاها بأن يكون شريكاً في الانسحاب. وهذا كان قبل أن تفوز "حماس" في الانتخابات الأخيرة، أو حتى قبل أن تفكر في المشاركة فيها. والآن إسرائيل أيضاً ماضية في مخططاتها، فهي لا تريد أي زرائع. إسرائيل أعلنت أن أبو عمار شريك، ثم أعلنت أنه "غير ذي صلة" (ليس شريكاً)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرئيس محمود عباس. إذاً إسرائيل ماضية في سياستها لاقتطاع الأرض وتهويدها وبناء المستعمرات وتوسيعها وضمها واتخاذ خطوات أحادية الجانب، أكانت "حماس" موجودة أم غير موجودة. نقول بصراحة: للرئيس أن يفعل ما يشاء كي ينقذ ما يمكن أن ينقذ. لكن نحن لنا قراءة للواقع، وللرئيس قراءته أيضاً، وقراءتنا مبنية على وقائع وحقائق على الأرض. أما قراءة الرئيس فهي مبنية في معظمها على أمل "يتعشمه". وقد تساوقت حركة "حماس" معه تساوقاً غير عادي. فهي منذ آذار/مارس 2005 حتى يومنا هذا لم تقم بأي عملية عسكرية ضد الكيان الصهيوني مع أنها تملك الحق في ذلك. إذاً نحن نعطي السيد الرئيس الفرصة كي يستكمل ما يسعى من أجله، لكن الذي يعرقل هو إسرائيل. لذلك كانت الكلمة المشهورة التي قلتها، والتي أكررها الآن، إن التناقض بيننا وبين الأخ الرئيس هو تناقض نظري، والتناقض العملي والحقيقي هو مع الاحتلال نفسه وإجراءاته المتعددة. ■

مقابلة*

محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني

نحن نرى تراجعاً واضحاً في المشروع الصهيوني،
وتراجعاً في المشروع الأميركي في المنطقة،
وبيدنا، كشعب فلسطيني، أكثر من ورقة يمكن أن نستغلها

■ فيما يتعلق بالدعم الخارجي فإن الولايات المتحدة أعلنت صراحة قطع علاقتها بالسلطة، ودول الاتحاد الأوروبي تهدد بقطع العلاقات، كما أن إسرائيل أعلنت بشكل واضح أن لا علاقات بالسلطة الفلسطينية، حتى على الصعيدين الميداني والأمني. ما هي توجهاتكم: هل هي عربية وإيرانية فقط، مع العلم بأن إيران نفسها تتعرض لضغوط دولية كبيرة؟ وهل لديكم تصور واضح لهذه المسألة الحساسة؟

كي نفهم طبيعة الدعم المطلوب لتسيير الأعمال يجب أن نعي جيداً، على الأقل بشكل عام، ما هي الحاجات الشهرية للسلطة. فبحسب السجلات والمعطيات، تحتاج السلطة إلى 170 مليون دولار لتسيير أمورهما. كيف كان يتم تحصيل هذه الأموال؟ مبلغ الـ 170 مليون دولار كان يأتي على هذا النحو: 120 مليون دولار من العائدات الداخلية (دخل الضرائب وعائدات الاستثمار الداخلي والجمارك)؛ 40 مليون دولار من الدول العربية والإسلامية؛ 10 ملايين دولار فقط من الاتحاد الأوروبي. أما الولايات المتحدة فلم تكن تدفع أي دولار نقداً لميزانية السلطة، لكنها كانت تغطي جانباً من حاجات مكتب الرئيس المقدر بنحو 150 مليون دولار سنوياً، وقد تم خفض هذا المبلغ السنة الماضية إلى 100 مليون دولار. ما ذكر يتعلق بميزانيات السلطة، لكن هناك جانباً يتعلق بالمشاريع الخدمية، وهذه تمولها أوروبا والولايات المتحدة عن طريق مشاريع ومؤسسات أهلية وحكومية، وربما خاصة، وتعتبر حيوية ومشغلاً حقيقياً ونحرص على استمرارها. لكن يجب الإشارة إلى دراسة أعدتها السلطة الفلسطينية قبل فترة، وفحواها أن 70% من أموال هذه المشاريع تنفق على الأجانب والخبرات الأجنبية، وهذا يعني أن البلد يستفيد من هذه المشاريع بما نسبته 30% من الإنفاق.

أما فيما يتعلق بإيران، فنحن ندرك أنها تمر بأوضاع صعبة مع أنها عرضت المساعدة. وفي الحقيقة كانت زيارة الأخ خالد مشعل لإيران فقط من أجل التلويح وإفهام العالم أن لدينا خيارات يمكن أن نتجه إليها. نحن لا نتجه إلى خيار إيران، لكن هذا الخيار يبقى مفتوحاً وباباً سنطرقه إن احتجنا إليه.

وأما بالنسبة إلى الدول العربية، فقد طلبنا من القمة العربية أن ترفع مخصصاتها للسلطة الفلسطينية من 40 مليوناً إلى 50 مليوناً، وهذا ما تم الاتفاق عليه. وربما تكون المشكلة الملحة التي تواجهنا الآن هي احتجاز إسرائيل لعائدات الجمارك والضرائب.

■ كيف ستعاملون مع هذه الجزئية التي تمثل خرقاً لاتفاقيات سابقة مع السلطة؟ هل يمكن النظر في رفع قضية ضد الحكومة الإسرائيلية لدى المحاكم الإسرائيلية أو الدولية لتتنظر فيها على أسس قانونية بحتة؟

في النهاية إذا لم تصل هذه الموارد، واستمر الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الانهيار نتيجة هذا الضغط وضغوط أخرى، كأن تضغط إسرائيل على المصارف كي لا تحول مستحقات الـ 50 مليوناً التي تأتي من الدول العربية ولا نجد مصرفاً ينقل تلك الأموال، فإن الشعب الفلسطيني لن يكون وحده من يدفع الثمن. نحن في يدنا، كشعب فلسطيني، أكثر من ورقة يمكن أن نستغلها. نحن نمر الآن بفترة تهدئة وهذه التهدئة لن تستمر إلى الأبد إذا تعرضت مصالحنا القومية للخطر. وهناك مسألة أخرى يدركها الشعب الإسرائيلي، وهي أن الضفة الغربية وغزة تعتبران السوق الاستهلاكية الأولى للبضائع والمنتجات الإسرائيلية، ونتيجة مقاطعة شعبية تمت في الانتفاضة الأولى

أُغلق في حينه، كما قالت إسرائيل، 300 – 400 مصنع وورشة عمل، فكيف ستكون النتيجة إذا استخدمنا هذا السلاح مع وجود متغير جديد هو أن هذه المقاطعة تقودها حكومة لا منظمات شعبية فقط. ربما تكون هذه الضغوط كلها إعلامية وابتزازاً سياسياً أكثر من كونها سياسة ستتع، لكن في النهاية إذا دفعوا بالشعب الفلسطيني إلى الزاوية، سيكون أمن واستقرار المنطقة كلها عرضة للخطر ولن يكون الشعب الفلسطيني وحده من سيدفع الثمن.

■ كيف ستعاملون مع خطة أولمرت أحادية الجانب وخطته السياسية؟

الجدار الفاصل، الذي قضت محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته، يلتهم 540 كم من الأراضي المحتلة سنة 1967، ومعنى ذلك أنه لا يبقى من المساحة الإجمالية للضفة الغربية أكثر من 42٪، وهذه المساحة لا يمكن أن تقوم فيها دولة فلسطينية قابلة للحياة.

خطة أولمرت مرفوضة، لا من "حماس" فقط، بل أيضاً من الفصائل الفلسطينية كافة، وسنواجهها بالرفض السياسي في البداية مع إبقاء سلاح المقاومة مشرعاً، لأنه إذا لم نستطع تحقيق أي شيء من خلال محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة فلا بد من الضغط على إسرائيل باستئناف المقاومة المسلحة حتى يتم التحرير. ربما يشير البعض إلى موازين القوى ويتساءل: أين نحن في مثل هذه الموازين؟ نحن في "حماس" لدينا تصور يختلف عن تصورات كثيرين. نحن نرى أن هناك تراجعاً في المشروع الصهيوني واضحاً للعيان. فهو تراجع من مشروع صهيوني كان يقول سنة 1967 إن حدود إسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات، إلى واقع يتمثل في انسحابات من سيناء ومن الجنوب اللبناني ومن قطاع غزة، والآن تبني إسرائيل حول نفسها جداراً تختفي خلفه. وواضح أيضاً أن هناك تراجعاً في المشروع الأميركي في المنطقة، نتيجة فشل الولايات المتحدة في العراق.

وفي المستقبل ستطرأ تغييرات تجبر الإسرائيليين، وتجبر أولمرت على الرجوع عن خطته. ونحن في حركة "حماس" قلنا بوضوح إن لدينا استعداداً الآن لأن نقبل بحل مرحلي قائم على دولة بحدود سنة 1967، وعاصمتها القدس. وأعتقد أن أحداً من الشعب الفلسطيني لا يرضى بأقل من هذا. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx